



نشرية التغيرات المناخية INFO - CLIMAT

الإفتتاحية

وفي هذا الإطار، قامت تونس منذ شهر أكتوبر 2021 بتحسين مساهمتها المحددة وطنيا (NDC) من خلال مضاعفة درجة طموحها وإيداعها لدى الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية.

كما قامت بإعداد استراتيجية وطنية للتنمية ذات الانبعاثات الغازية الضعيفة والمتأقلمة مع التغيرات المناخية في أفق 2050، مما يعكس انخراط البلاد التونسية في الجهود الكونية للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتعزيز الجهود الرامية إلى التأقلم مع التأثيرات المتنامية للتغيرات المناخية.

من ناحية أخرى، تسعى تونس لتحقيق الأهداف المرسومة التي تم التنميص عليها في إطار المساهمة المحددة وطنيا والإستراتيجية الوطنية للحياد الكربوني من خلال ترجمة هذه الأهداف إلى برامج ومشاريع ملموسة وتفعيلها على أرض الواقع، مما يساهم في الحد من مخاطر التغيرات المناخية من جهة وتبوء مكانة مرموقة على المستوى الدولي في مجال مواجهة التغيرات المناخية من جهة أخرى.



منذ مصادقتها على اتفاقية باريس حول المناخ، تعمل تونس جنبا إلى جنب مع المجتمع الدولي من أجل الوفاء بالتزاماتها والتعبير بكل وضوح عن عزمها على العمل الجاد لمواجهة تغير المناخ.

تحت المجهر

يصدر هذا العدد السادس من مجلة التغيرات المناخية في أعقاب انعقاد مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP26) الذي استضافته مدينة غلاسكو بالمملكة المتحدة خلال شهر نوفمبر 2021 والذي يسلط الضوء على العديد من المستجدات المناخية في العديد من دول العالم خلال الأشهر الثلاثة الأولى من السنة الجارية ومن بينها البلاد التونسية.

وتتمثل أبرز الأحداث المستجدة على الصعيد الوطني خلال هذه التظاهرة العالمية في تقديم «الاستراتيجية الوطنية للتنمية ذات الانبعاثات الغازية الضعيفة والمتأقلمة مع التغيرات المناخية في أفق 2050» في نسختها ما قبل الأخيرة، ويتضمن العدد الجديد لهذه النشرة ملفا كاملا حول هذه الاستراتيجية، كما يستعرض نتائج الأعمال الرامية إلى إنشاء منظومة وطنية للشفافية المعزز في مجال التغيرات المناخية. من ناحية أخرى، يتطرق هذا العدد إلى المبادرة الوطنية المتعلقة بتطوير الإطار التشريعي الخاص بالمناخ.

وباعتبارها حدثا عالميا، سلطت النشرة الضوء على تصريحات الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة انطونيو غوتيريش التي كانت محل اهتمام خاص بالنظر إلى ما احتوته من تحذيرات خطيرة حيث صرح: «إن الصراع الروسي الأوكراني صرف التركيز عن قضايا أخرى، منها الجهود المبذولة لوقف ارتفاع درجات الحرارة العالمية... «سجلت الانبعاثات العالمية لثاني أكسيد الكربون (CO2) المرتبطة بالطاقة ارتفاعا بنسبة تصل إلى 6% خلال السنة الأخيرة لتبلغ أعلى مستوى لها عبر التاريخ... فيما قفزت الانبعاثات المرتبطة بالفحم إلى مستويات قياسية». وأضاف غوتيريش قائلا: «العالم يسير مغمض العينين نحو كارثة مناخية».



ملفات المناخ في تونس

تونس خالية من الكربون ومتأقلمة مع التغيرات المناخية في أفق 2050

تعتبر الاستراتيجية الوطنية للتنمية ذات الانبعاثات الغازية والضعيفة والمتأقلمة مع التغيرات المناخية في أفق 2050 (SNBC-RCC) بمثابة خارطة طريق تشمل عنصرين أساسيين يمثل الأول في الانتقال إلى مرحلة تتميز بتقليص انبعاثات الغازات الدفيئة، في حين يمثل العنصر الثاني في تطوير قدرة البلاد التونسية على التأقلم مع مخاطر التغيرات المناخية، وتهدف هذه الإستراتيجية في مجملها إلى تحقيق التنمية المستدامة .



Stratégie de neutralité carbone et de résilience au changement climatique à l'horizon 2050

Versión preliminar - Mars 2022

ما المراد من وضع الاستراتيجية الوطنية للتنمية ذات الانبعاثات الغازية الضعيفة والمتأقلمة مع التغيرات المناخية ؟

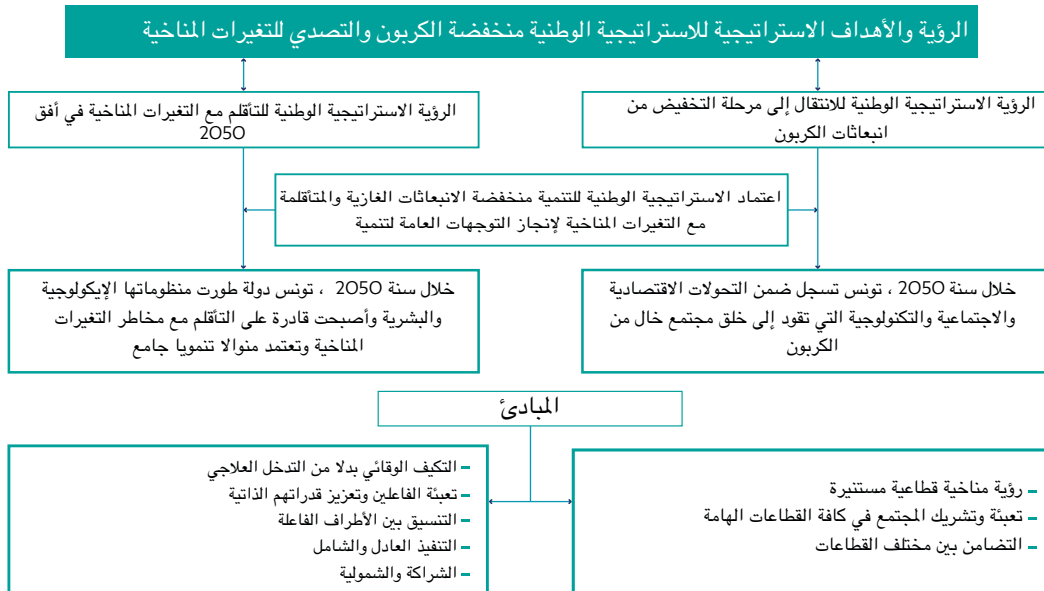
تعتبر هذه الاستراتيجية فرصة سانحة لتبني منوال تنموي يسمح بتأمين النمو الاقتصادي ويحقق الرخاء لفائدة الشعب التونسي في سياق يتيح بالضرورة إمكانية التفاعل بمرونة وتأقلم مع المخاطر المتعلقة بالتغيرات المناخية، كما يتيح لتونس فرصة الإيفاء بالتزاماتها المعلنة على المستوى الدولي، وتعهداتها تجاه اتفاقية باريس للمناخ بشكل خاص، والتي صادقت عليها خلال سنة 2016. حيث تدعو الإتفاقية المذكورة جميع الأطراف إلى إعلام كتابة الإتفاقية الإطارية للأمم المتحدة (CCNUCC) بشأن تغير المناخ باستراتيجيتها الوطنية للتنمية ذات الانبعاثات الضعيفة

والتأقلمة مع التغيرات المناخية في أفق 2050. وفي هذا الإطار أبدت تونس عزمها على إدراج موضوع التأقلم مع التغيرات المناخية ضمن قائمة أولوياتها، وبادرت بتبني استراتيجية وطنية تمزج بين أولويات التقليص من انبعاثات غازات الدفيئة والتأقلم مع التغيرات المناخية (SNBC-RCC).

المنهجية المعتمدة لإنجاز الاستراتيجية الوطنية للتنمية ذات الانبعاثات الغازية الضعيفة والمتأقلمة مع التغيرات المناخية

أنجزت الاستراتيجية الوطنية برعاية من وزارة البيئة تحت إشراف نقطة الاتصال الوطنية للإتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول تغير المناخ عبر الوحدة الوطنية التنسيقية في مجال التغيرات المناخية (UGPO-CC). كما تم أيضا اعتماد مبدأ المقاربة التشاركية من خلال مشاورات واسعة النطاق مع جميع الأطراف المعنية بمجال التغيرات المناخية ، بما في ذلك المؤسسات العمومية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص والخبراء في مختلف المجالات والقطاعات المتعلقة بالتخفيف من الانبعاثات الغازية أو التأقلم مع التغيرات المناخية. ونقدم من خلال هذا المقال بعض العناصر الهامة من الاستراتيجية على غرار:

الرؤية والأهداف الإستراتيجية الوطنية للتنمية ذات الإنبعاثات الغازية الضعيفة والمتأقلمة مع التغيرات المناخية



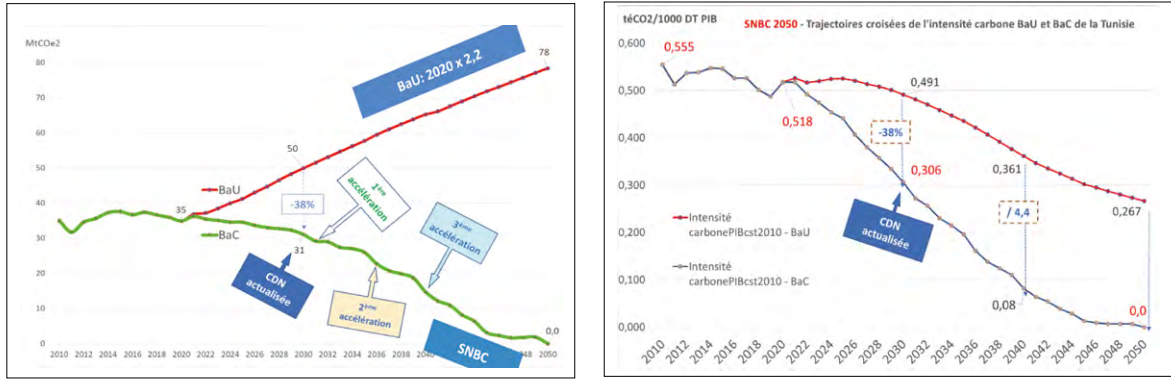


ملخص وأبرز الأهداف المنشودة والنتائج المتوقعة

1 - محور الإنتقال إلى مرحلة الانبعاثات الغازية الضعيفة :

يتمثل الهدف الأساسي للاستراتيجية الوطنية في المحور الخاص بالتقليل من الانبعاثات (SNBC) في بلوغ مرحلة الحياد الكربوني بحلول عام 2050، ويستوجب ذلك تبني خيارات تنمية استراتيجية تعتمد على إعادة هيكلة الاقتصاد وتغيير الممارسات الاستهلاكية ونماذج التنظيم المجتمعية، وهو ما يعني أن حياد الكربون سيضمحل كافة المسارات التنموية. واستند مفهوم الاستراتيجية الوطنية منخفضة الكربون إلى جملة من النماذج الاستشرافية التي تعتمد على المقاربات القطاعية، فبالنسبة لكل قطاع من القطاعات الأربعة التي أخذت بعين الاعتبار (الطاقة و الصناعة و الفلاحة و الغابات واستغلال الأراضي و النفايات)، تم القيام بإسقاطات للانبعاثات في إطار سيناريوهين مختلفين : سيناريو تواصل المستوى الحالي للانبعاثات (BaU) وسيناريو التقليل من انبعاثات غازات الدفيئة (BaC).

وتبرز الرسوم البيانية المعروضة أهم النتائج المتوقعة من اعتماد الاستراتيجية الوطنية في المحور الخاص بالتقليل من الانبعاثات الضعيفة (SNBC) على المستوى الوطني:



- يمكن مضاعفة الجهد وتنفيذ البرامج الكبرى ذات الأولوية في مجال الطاقة والفلاحة والصناعة والنفايات التخليص من المستوى الصافي الانبعاثات بنسبة 38% في سنة 2030، وبنسبة 77% في سنة 2040 وبلوغ الحياد الكربوني في أفق 2050، مقارنة بمواصلة المستوى الحالي للانبعاثات (BaU).
- الفصل التام بين الإنبعاثات الوطنية اقترانا بالنمو الاقتصادي يتسبب في تخفيض كثافة الكربون مقارنة بسنة 2010 بنسبة 45% في سنة 2030 (هدف المساهمة المحددة على المستوى الوطني)، وبنسبة 85% في سنة 2040، و يتراجع مستوى كثافة الكربون إلى حد الصفر في سنة 2050.
- وحددت الاستراتيجية جملة من النتائج والأهداف بالنسبة إلى كل قطاع من القطاعات الأربعة التي تم أخذها في الاعتبار.

2 - محور التأقلم مع التغيرات المناخية

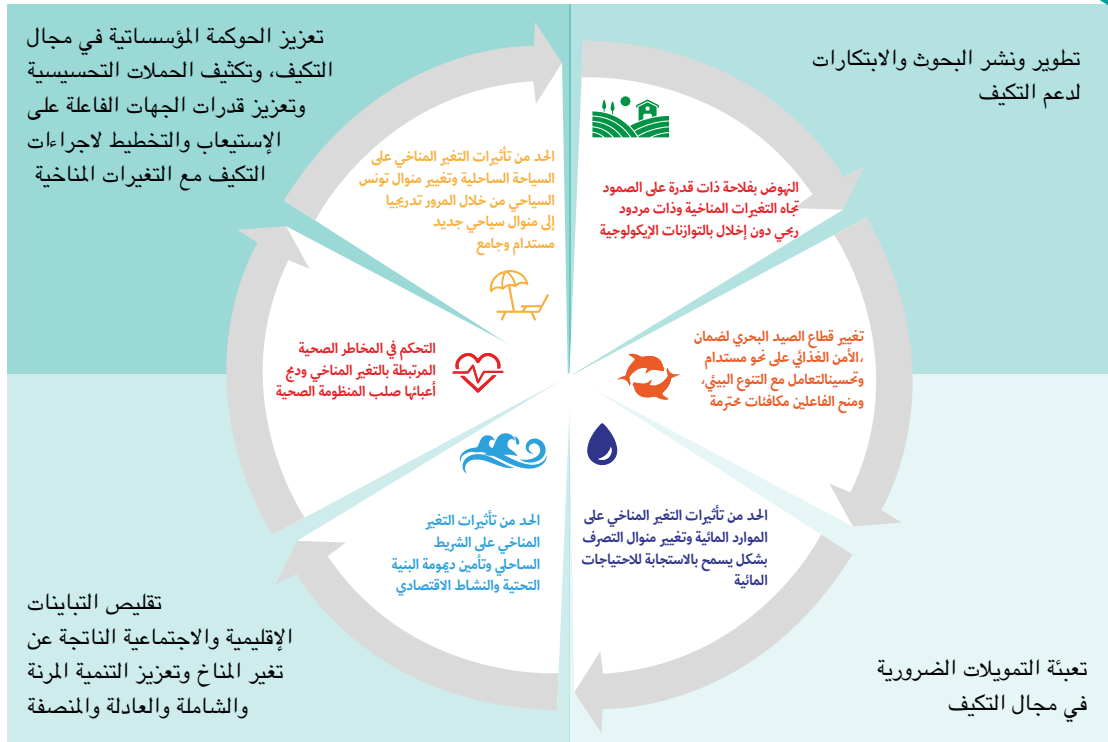
أخذت المقاربة المعتمدة في بناء استراتيجية التأقلم في الاعتبار العناصر التالية:

- التوقعات المناخية في تونس في أفق 2050
- سيناريو الهشاشة بحلول أفق 2050 (BaU)
- سيناريو التأقلم مع التغيرات المناخية الذي يركز على عشرة محاور استراتيجية؛ ستة منها ذات طابع قطاعي بينما تعد العناصر الأربعة المتبقية ترجمة للطابع الأفقي للتأقلم مع التغير المناخي
- بالنسبة لكل محور إستراتيجي، خضعت التحديات الرئيسية للتكيف مع تغير المناخ التي تمت مواجهتها إلى التحليل وتم تحديد أهداف كل سيناريو من سيناريوهات التكيف التدريجي والتكيف التحويلي إضافة إلى ذلك، تم توضيح التوجيهات الاستراتيجية وإرفاقها بجدول يلخص التدابير المتعلقة بسيناريو التكيف بشكليته التراكمي والانتقالي.

أهم محاور استراتيجية التأقلم مع التغيرات المناخية في أفق 2050

المحور 1: النهوض بفلاحة ذات قدرة على الصمود تجاه التغيرات المناخية وذات مردود ربحي دون الإخلال بالتوازنات الإيكولوجية	المحور 6: الحد من تأثير التغيرات المناخية على السياحة الساحلية وتغيير منوال تونس السياحي من خلال المرور تدريجيا إلى منوال سياحي جديد مستدام وجامع
المحور 2: تحويل قطاع الصيد البحري لضمان الأمن الغذائي على نحو مستدام، وتحسين التعامل مع التنوع البيئي، ومنح الفاعلين مكافآت محترمة	المحور 7: دعم الحوكمة المؤسسية في مجال التكيف، وتكثيف الحملات التحسيسية، وتعزيز قدرات الفاعلين في القطاع السياحي
المحور 3: الحد من تأثير التغيرات المناخية في المناطق الساحلية على الموارد المائية وتغيير منوال التصرف في الشريط الساحلي بشكل يسمح بالاستجابة للاحتياجات المائية	المحور 8: تعبئة التمويلات الضرورية في مجال التكيف
المحور 4: الحد من تأثيرات التغيرات المناخية في المناطق الساحلية وتعزيز قدرة الشريط الساحلي والنشاط الاقتصادي على المدى البعيد على تحمل تبعات التغيرات المناخية والتكيف معها	المحور 9: تطوير ونشر البحوث والابتكارات لدعم التكيف
المحور 5: التحكم في المخاطر الصحية المرتبطة بالتغيرات المناخية و إدماجها في المنظومة الصحية	المحور 10: الحد من التفاوتات الإقليمية والاجتماعية لصالح تنمية أكثر عدالة ومرنة

«تونس قادرة على الصمود والتأقلم مع تغير المناخ، بعد أن قلت بشكل كبير من نقاط الضعف وعززت القدرات التكيفية لنظمها الإيكولوجية وسكانها واقتصادها وأقاليمها وتشغيلها وانجزت جملة من التحولات اللازمة لضمان نموذج تنمية اجتماعية واقتصادية شامل ومستدام»



فعاليات موازية للاستراتيجية الوطنية للتنمية ذات الانبعاثات الغازية الضعيفة والمتأقلمة مع التغيرات المناخية

ندوة مخصصة لتقديم النسخة ما قبل الأخيرة للاستراتيجية الوطنية للتنمية ذات الانبعاثات الغازية الضعيفة والمتأقلمة مع التغيرات المناخية



عقدت وزارة البيئة يومي 23 و24 مارس 2022 ندوة لتقديم النسخة ما قبل الأخيرة للاستراتيجية الوطنية للتنمية ذات الانبعاثات الغازية الضعيفة والمتأقلمة مع التغيرات المناخية - SNBCRCC - وذلك بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) في إطار مشروع «دعم القدرات المؤسسية لتنفيذ المساهمة المحددة وطنيا بتونس» (NDC-IKI) الممول من الوزارة الاتحادية الألمانية للبيئة وحماية الطبيعة والسلامة النووية (BMU) ومشروع «تعزيز القدرات ودعم تنفيذ السياسة الوطنية للتكيف مع التغيرات المناخية في تونس» (Adapt-CC) الممول من طرف الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ) (I).

وتناول الكلمة في افتتاح الملتقى ممثلين عن وزارة البيئة السيدان الهادي شبلي - المدير العام للبيئة وجودة الحياة، ومحمد الزمرلي - رئيس الوحدة الوطنية التنسيقية في مجال التغيرات المناخية ونقطة الاتصال الوطنية للإتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ بوزارة البيئة، بالإضافة إلى ممثلة الوكالة الألمانية للتعاون الدولي - GIZ- السيدة اينغا زاشو - Inga Zachow، والمشرفة على مشروع «تعزيز القدرات المؤسسية لتنفيذ المساهمة المحددة وطنيا بتونس»، وقد أبرز جميعهم حالة الطوارئ المناخية وضرورة تضافر الجهود لرسم مستقبل تونس البيئي على المدى البعيد.

وأشار المتحدثون إلى أن وضع الاستراتيجية قيد التنفيذ يستوجب توفير إرادة سياسية حقيقية والتزام كل القطاعات الاقتصادية وكل الشركاء الوطنيين.

وفي ختام الملتقى وقّع المشاركون على ميثاق يؤكد تبنينهم الكامل للاستراتيجية ودعمهم للمشاورات العامة حول أهداف الاستراتيجية الوطنية للتنمية ذات الانبعاثات الغازية الضعيفة والمتأقلمة مع التغيرات المناخية.



تعزير القدرات الوطنية

تونس تشرع في صياغة التقرير الوطني الثالث لفترة السنتين حول الحد من انبعاثات

الغازات الدفيئة

نظمت وزارة البيئة عن طريق وحدة التنسيق في مجال التغير المناخي (UGPO-CC) يوم 25 جانفي 2022 بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، PNUD - ورشة عمل افتراضية لانطلاق الأعمال المتعلقة بإعداد تقرير تونس الثالث لفترة السنتين (BUR 3). وقد جمعت هذه الورشة حوالي أربعين مشاركاً يمثلون مختلف القطاعات الاقتصادية المستهدفة بالحد من انبعاثات الغازات الدفيئة.

وأكد كل من ممثل وزارة البيئة السيد محمد الزملي وممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي السيد يسري هلال في إفتتاح الورشة على أن التقرير الوطني الثالث لفترة السنتين حول الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة يندرج في إطار تواصل التعاون المثمر بين الهيكلين وضرورة مساهمة كل الشركاء في تأمين نجاح هذا العمل. وتتمثل أهداف الورشة في:

- إعلام المشاركين بالالتزامات الجديدة المرتبطة بالإطار الجديد للشفافية المعززة و المنصوص عليها ضمن المادة 13 من إتفاق باريس حول المناخ وكتاب قواعد التطبيق الملحق بالإتفاق LE RULEBOOK
 - تقديم المنهجية التي تم اعتمادها في وضع محتويات التقرير الثالث RBA3 وتبادل وجهات النظر حول هذه المسألة؛
 - مناقشة اوجه التآزر مع المبادرات الأخرى المستجدة أو الجارية حالياً في علاقة بهذا الإجراء.
- و لا يشكل إعداد التقرير الثالث (BUR 3) مجرد التزام تجاه الهيئات المناخية الدولية فحسب، بل يمثل أيضا فرصة متاحة لاتخاذ مواقف بشأن مسائل معينة (مثل منظومة الشفافية) والتحضير للمرحلة الانتقالية في أفق سنة 2030.
- وذكر السيد محمد الزملي، في اختتام الورشة بضرورة انخراط كافة الفاعلين و الأطراف المعنية بالمجهودات الرامية إلى الحد من انبعاثات غازات الدفيئة، من أجل إيفاء تونس تجاه إتفاقية باريس حول المناخ، والتقدم في اتجاه تنمية وطنية ذات انبعاثات غازية ضعيفة للحد من الآثار السلبية لتغير المناخ.

الإدارة التونسية تلتزم بمقاومة التغيرات المناخية



تركز مجهودات الدفعة السابعة للأكاديمية الدولية للحكومة الرشيدة «AIBG» المحدثة طلب المدرسة الوطنية للإدارة، والتي نظم حفلها الإفتتاحي في 26 جانفي 2022 بالمدرسة الوطنية للإدارة بحضور ممثلين عن هذه المؤسسة وعن وزارة البيئة وعن سفارة ألمانيا وعن الوكالة الألمانية للتعاون الدولي إلى جانب عدد من المشاركين في طقات التكوين، على بحث مسألة الحكومة المناخية.

هذا وقد تولت الوكالة الألمانية للتعاون الدولي بتونس تنظيم الحفل في إطار برامج «تعزير القدرات المؤسساتية لتنفيذ المساهمة المحددة وطنيا بتونس» وبرنامج «تعزير القدرات ودعم تنفيذ السياسة الوطنية للتأقلم مع التغيرات المناخية في تونس» في شراكة مع وزارة البيئة من خلال وحدة التنسيق الوطنية في مجال التغيرات المناخية. وتندرج هذه الدورة التكوينية في إطار اتفاقية ثلاثية الأطراف مبرمة بين المدرسة الوطنية للإدارة والوكالة الألمانية للتعاون الدولي و وزارة البيئة، وتضم هذه الدورة 35 مشاركا من أصحاب القرار ينتمون إلى الإدارة العمومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وقد تم اختيارهم من طرف اللجنة العلمية للأكاديمية الدولية للحكومة الرشيدة المحدثة، وتدوم طقات التكوين ثمانية أشهر.

خلال الحفل، تولى مكتب الدراسات الذي وقع عليه الإختيار تقديم محتوى برنامج التكوين ومراحل وفريق المدربين و الإجراءات التي سيتم اعتمادها لإنجاز هذا التدريب.

المنتدى الوطني للفاعلين في مجال التأقلم مع التغيرات المناخية بتونس FNAACC

يعزز قدراته في مجال العمل المناخي الوطني

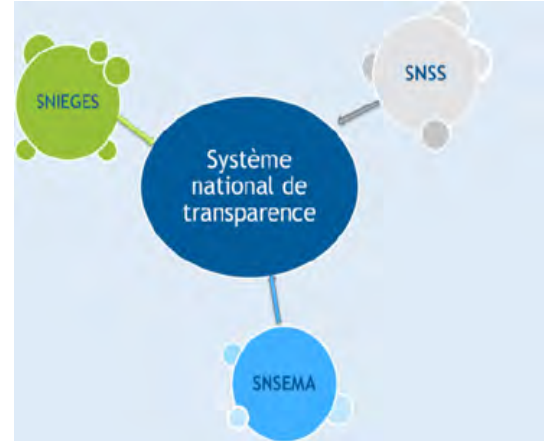
نظم المنتدى الوطني للفاعلين في مجال التأقلم مع التغير المناخي في تونس (FNAACC) خلال الفترة الممتدة من 1 إلى 8 فيفري 2022 بمدينة الحمامات حلقة تكوينية حول تمويل المناخ، وذلك بالتعاون مع مشروع «تعزير القدرات ودعم تنفيذ السياسة الوطنية للتكيف مع تغير المناخ في تونس (Adapt-CC)» الذي تتولى إنجازه وزارة البيئة بالشراكة مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي و بتمويل من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية. ويندرج هذا التكوين في إطار خطة عمل المنتدى الوطني للفاعلين في مجال التأقلم مع التغير المناخي في تونس الرامية إلى تعزير قدرات أعضائه في مجال تمويل المناخ حتى يكونوا قادرين على إتقان الأدوات الضرورية للاستجابة لمتطلبات مشاريع التكيف القابلة للتمويل



وَضمت الحلقة التكوينية خمس دورات خاصة تتناسب مع كل مجموعة من المشاركين، وقد شملت أصحاب القرار واللجنة الفنية الاستشارية للتكيف والبلديات وأصحاب القرار المحليين بالإضافة إلى الفاعلين في مجال الاتصال والاعلام والفاعلين في المجتمع المدني والقطاع الخاص (قطاعات الفلاحة والصناعة والبناء). واستُكمل التكوين بدورات لاحقة تمّ تنظيمها خلال الفترة الممتدة بين 28 فيفري و 9 مارس 2022، تناولت مسائل تتعلق بصياغة المشاريع وإدارتها لفائدة المنخرطين في المنتدى الوطني للفاعلين في مجال التأقلم مع التغيرات المناخية في تونس -FNAACC- وأُتاحت هذه الدورات التدريبية للمشاركين إتقان الأدوات الضرورية لصياغة مطالب التمويل قصد إنجاز مشاريع في مجال التكيف مع آثار التغيرات المناخية بتونس.

نحو استكمال المنظومة الوطنية للشفافية في مجال جرد غازات الدفيئة

تم يوم 10 فيفري 2022 عقد ورشة افتراضية لاستعراض نتائج الأشغال المتعلقة بالمنظومة الوطنية للشفافية في مجال جرد غازات الدفيئة. وذلك بإشراف كل من وزارة البيئة ومشروع « دعم القدرات الوطنية في مجال تنفيذ المساهمات المحددة وطنيا (NDC-IKI)» الذي تتولى إنجازه الوكالة الألمانية للتعاون الدولي بتكليف من الوزارة الاتحادية الألمانية للبيئة وحماية الطبيعة والسلامة النووية (BMU) وبالشراكة مع وزارة البيئة والوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة ANME



وتعرف حوالي 40 مشاركا على أحكام المنظومة الوطنية للشفافية في مجال جرد غازات الدفيئة التي سيتم تركيزها في سبيل الامتثال للمتطلبات الدولية وتحقيق المبادئ التالية: التحسين المستمر والنجاعة والمرونة والسلامة البيئية. والجدير بالذكر أن اتفاقية باريس بشأن التغيرات المناخية أقرت في مادتها الثالثة عشر إطارا للشفافية المعززة لقياس التقدم الذي تحرزه البلدان بانتظام فيما يتعلق بالحد من انبعاثات غازات الدفيئة، محددة ثلاثة أهداف وهي:

- بناء ثقة متبادلة بين البلدان
- رفع مستوى الطموح المناخي
- التقيد الصارم بالسياسات العمومية في مجال جرد الغازات الدفيئة

وقد تم تنظيم الورشة عبر دورتين منفصلتين لبلوغ جملة من الأهداف :

- تقديم العناصر التي تؤلف المنظومة الوطنية للشفافية
- عرض خطة التنفيذ والإجراءات الفورية التي سيتم إطلاقها
- تبادل الخبرات في إطار تعزيز القدرات .

وأبرز المشاركون في مداخلاتهم ضرورة المضي قدما في تطوير المحتوى التقني (وفقا للشكل الذي تم الإتفاق عليه في مؤتمر الأطراف الأخير) وتصميم المنصة من أجل ضمان تفعيل منظومة الشفافية وطنيا والاستراتيجية الوطنية منخفضة الكربون بتونس.



جهود القطاع المالي والقطاعات العمومي والخاص في مجال مقاومة تأثيرات التغيرات المناخية



نظمت يومي 28 و 29 مارس 2022 ورشة حضورية لتعزيز القدرات في مجال التمويل لمكافحة تغير المناخ وذلك في إطار مشروع «دعم القدرات المؤسسية لتنفيذ مساهمة تونس المحددة وطنيا» الذي يتم انجازه من طرف الوكالة الألمانية للتعاون الدولي بالشراكة مع وزارة البيئة والوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة، الممول من طرف الوزارة الاتحادية الألمانية للبيئة وحماية الطبيعة والسلامة النووية (BMU). وتولت الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة بالشراكة مع الوكالة الألمانية وصندوق القروض ومساعدة الجماعات

المحلية تنظيم الورشة لفائدة القطاع المالي (البنوك، والتمويلات الصغرى، والشركة التونسية للضمان، وصندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية، والجمعية التونسية للمستثمرين في رأس المال ...) والقطاع العام (وزارة التربية و وزارة التجهيز والإسكان ...) والقطاع الخاص الناشط في مجال الطاقة (كونفدرالية المؤسسات التونسية- CONECT - الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية).

وقد أقيمت هذه الورشة لتقديم المفاهيم والرهانات المرتبطة بمالية المناخ، وإنشاء إطار للتبادل بين تلك المؤسسات يساعد على تبادل وجهات النظر حول مختلف الفرص التي يتيحها التمويل المناخي وحول إمكانيات النفاذ إلى موارد وأدوات تمويل وطنية ودولية مما يسمح بإنجاز مشاريع مناخية في تونس لتمويل الانتقال الطاقي أو حتى تنفيذ السياسة المناخية على المستوى الوطني.

أنشطة أخرى

مشاركة تونس في تفاعلية عن بعد تنظمها «مبادرة الإصلاح العربي» لمناقشة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي-COP26

نظمت «مبادرة الإصلاح العربي» - Arab Reform Initiative - يوم 9 أفريل 2022، ندوة تفاعلية عن بعد حول مسألة «من المحلي إلى العالمي» لبحث نتائج مؤتمر الأطراف في الإتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ COP26- المنعقدة بغلاسكو خلال شهر نوفمبر 2022 وقد شاركت تونس في أعمال هذه الندوة.



Intervenants :

Mohamed Zmerli

Point focal (Tunisie),
Convention-cadre des Nations
Unies sur les changements
climatiques (CCNUCC) + UNFCCC

Aïda Delpuech

journaliste indépendante

Emna Fourati

chercheuse et militante
environnementale

Modérateur :

Bedirhan E. Mutlu

Arab Reform Initiative (Tunisie)

وتعتبر «مبادرة الإصلاح العربي» مجموعة للتفكير المستقل متكونة من شبكة معاهد عربية مستقلة للبحث والسياسية بمساهمة شركاء من الشرق الأوسط والمغرب العربي وأوروبا وأمريكا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية.

وناقش المتدخلون خلال هذه الندوة التفاعلية مشاركة تونس في مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي COP26- من خلال ربط ربط الصلة بين الشأن المحلي والدولي.



اللجنة الفنية الاستشارية في مجال التخفيف من الانبعاثات ترسم التوجهات في مجال الحد من تأثيرات التغيرات المناخية

نظمت كل من الوحدة الوطنية التنسيقية في مجال التغيرات المناخية المحدثة طلب وزارة البيئة ومشروع « تعزيز القدرات المؤسسية لتنفيذ المساهمة المحددة وطنيا» الذي تنجزه الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، الاجتماع الثاني للجنة الفنية الاستشارية في مجال التخفيف من الانبعاثات وذلك يوم 21 فيفري 2022. وافتتح الاجتماع بإشراف السيدة تانجا فالار - Tanja Faller - رئيسة برنامج الطاقة والمناخ التابعة للوكالة الألمانية للتعاون الدولي والسيد محمد الزمرلي رئيس الوحدة الوطنية التنسيقية في مجال التغيرات المناخية ونقطة الاتصال الوطنية للاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ بوزارة البيئة CCNUCC، - الذي ذكّر من جانبه بأن هذه اللجنة قد أحدثت وفقا لأمر صادر عن وزير البيئة بتاريخ 7 فيفري 2020 يحدد توكينها وصلاحياتها وآليات عملها. وتتمثل المسائل التي تمت مناقشتها خلال الاجتماع في ما يلي :

- أبرز البرامج التي تم إنجازها والبرامج التي هي بصدد الإنجاز والبرامج التي تم التخطيط لها على المستوى الوطني في علاقة بالحد من آثار التغيرات المناخية.
- الرهانات المرتبطة بهذه البرامج والتوصيات التي تفضي إلى إنجازها بشكل ناجح
- أنشطة اللجنة الفنية الاستشارية في قادم الأيام.

وتناول الحوار مواضيع تتعلق بالخصوص بضرورة دمج سياسات الحد من تأثيرات التغيرات المناخية طلب السياسات القطاعية (قطاعات الطاقة والفلاحة والنفايات ...) وسبل تحقيق الأهداف والتعهدات المدرجة في إطار المساهمات المحددة وطنيا.

وتقدم المشاركون باقتراحات ترمي إلى تفعيل الدبلوماسية إلى أقصى حد بشكل يسمح بعقد شراكات تفتح المجال لتكنولوجيات جديدة (الهيدروجين أخضر، الحركة المستدامة، معالجة النفايات...)

فرصة إعداد مشروع نص قانوني خاص بالتغيرات المناخية



أقامت وزارة البيئة بالتعاون مع السفارة البريطانية بتونس يومي 9 و 10 مارس 2022 ورشة تفكير حول إمكانية وضع إطار تشريعي خاص بمجال التغيرات المناخية انسجاما مع الالتزامات الدولية والوطنية، ودعمًا لتنفيذ اتفاقية باريس حول المناخ. سيتم السعي في هذا الإطار إلى تمكين تونس من الإيفاء بالالتزامات والتعهدات المدرجة في إطار المساهمات المحددة وطنيا، وفي إطار الاستراتيجية الوطنية للتنمية ذات الانبعاثات الغازية الضعيفة والمتأقلمة مع التغيرات المناخية والبلاغات الوطنية والتقارير الإثناسنوية حول الشفافية في مجال التغيرات المناخية.

وافتتحت الورشة بإشراف السيدة وزيرة البيئة والسيدة سفيرة المملكة المتحدة بتونس اللتان أبرزتا أهم المكاسب التي حققتها تونس في سعيها إلى مقاومة التغيرات المناخية، إلا أن هذه المكاسب تبقى - كما نوه إلى ذلك بعض المشاركين - في حاجة إلى إسناد قانوني ملائم حتى تُمهّد الطريق إلى إنجاز البرامج والمشاريع المحددة في انسجام مع اتفاقية باريس حول المناخ.

وشارك في أعمال هذه الورشة حوالي ستين شخصا من ممثلين عن الإدارات القانونية طلب الوزارات المعنية بتغير المناخ وجمعيات وخبراء في مجالي القانون والبيئة وقد تطرق المشاركون طيلة يومين إلى النقاط التالية :

- كشف تمهيدي للإطار القانوني والمؤسسي الجاري العمل به في تونس
- الشروط القانونية والمؤسسية الضرورية لتنسيق العمل المناخي ومتابعته وتقييمه، إلى جانب مقتضيات الحوكمة ناجعة لهذا العمل
- طرح جملة من الاقتراحات المتعلقة بالوسائل الضرورية الكفيلة بتحسين الإطار القانوني وتطويره بما يسمح بمقاومة التغيرات المناخية بشكل فعال
- مضمون قانون المناخ المحتمل في تونس، كجزء من عمل جماعي.

وستتولى وزارة البيئة، استنادا إلى المقترحات المقدمة خلال هذه الورشة، إطار تشريعي ملائم يُعرض على السلطات المعنية استنادا إلى الخبرات والمهارات الضرورية.



معهد الزيتونة: مناهج جديدة لتعزيز استدامة زراعة الزيتون في منطقة

البحر الأبيض المتوسط

يندرج هذا المشروع ضمن إطار المشروع الأوروبي PRIMA وهو برنامج إداري للبحث والتجديد في حوض البحر الأبيض المتوسط (2019-2023) و يرمي إلى استنباط حلول من أجل التصرف المستدام في النظم الزراعية والصناعات الغذائية.



ويبلغ عدد المشاركين في هذا المشروع الأوروبي 22 مشاركا موزعين على ستة بلدان (اسبانيا واليونان وإيطاليا والمغرب والبرتغال وتونس). ويهدف المشروع إلى النهوض باستدامة غراسات الزيتون وقطاع زيت الزيتون، وتحسين التصرف في المنتجات المستخرجة من هذه المادّة وذلك باقتراح حلول مبتكرة في مجال التصرف المستدام تكون قائمة على مفاهيم زراعية وإيكولوجية وعلى تبادل المعارف ومشاركة العديد من الفاعلين والمستخدمين.



د. سفيان عبد الحميد، منسق المشروع الأوروبي «Sustainolive»

ويرمي المشروع كذلك إلى رفع التحديات الكبرى التي تواجه قطاع غراسة الزيتون بالبلاد التونسية وأبرزها تأثيرات التغيرات المناخية، وتدهور جودة التربة و شح الموارد المائية، وذلك من خلال العمل على مجالات التدخل ذات الأولوية التي تأخذ في الاعتبار تأثيرات التغيرات المناخية والمحافظة على الموارد الطبيعية والتصرف فيها بشكل مستدام وتنمية نظم إنتاج زيتي إيكولوجي وتثمين المنتجات المستخرجة (فيتورة الزيتون، خشب شجر الزيتون، الخ) مع تأمين إنتاج زيت عالي الجودة.

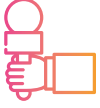
المجتمع المدني والشباب

مقاومة آثار التغير المناخي : جمعية جليح «ززال» للبيئة البحرية جربة أجيم كمثال

أنجزت جمعية جليح «ززال» للبيئة البحرية مشروع «Save the drop ; Fesguitna» الذي يرمي إلى الحفاظ على الموارد من مياه الأمطار وتثمين التراث في جزيرة جربة ومقاومة المخاطر المرتبطة بالتغيرات المناخية والذي يندرج في إطار برنامج مقاومة الهشاشة المناخية بالمناطق الساحلية بالبلاد التونسية، والذي يشرف على إنجازه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي وجمعية جليح «ززال» للبيئة البحرية أجيم جربة. ويتمثل المشروع في إحصاء صهاريج المياه العمومية، ووضع خارطة رقمية مفتوحة للجمهور (www.ajem.tn/Fesguinta) تحتوي على كل المعلومات الضرورية بشأن الصهاريج (121 صهريجاً) والمواجل (91) في جزيرة جربة لتمكين السكان المحليين من الوصول بدون مشقة وبحرية إلى الموارد المائية.



وبالنظر إلى النتائج الجيدة التي تم التوصل إليها والمقاربة التشاركية المعتمدة والقائمة على انخراط كافة الفاعلين وكل الأطراف المعنية والمتعاونين والمستفيدين، وقع الاختيار على مشروع «Save the Drop» كأفضل مشروع قُدّم في إطار المناظرة الوطنية «كلنا نساء ورجالا حماة للموارد المائية» التي أقيمت في اليوم العالمي لمقاومة التصحر والجفاف لسنة 2021 الذي نظّمته الوكالة الألمانية للتعاون الدولي ومرصد الصحراء والساحل.



أبطال في قضايا المناخ

د. نجوى بوراوي: مساهمة المجتمع المدني في مكافحة

تأثيرات تغير المناخ أمر بالغ الأهمية



نجوى بوراوي، 59 سنة، أخصائية طب العيون، ناشطة في المجتمع المدني، وهي من بين الفاعلين البارزين في مجالات حماية البيئة ومقاومة التغيرات المناخية. نكتشف من خلال هذا الحديث الذي أجريناه معها جوانب عدّة من تجربتها الثرية، ووجهات نظر مهمة تتعلق بالخصوص بطريقة مقارنة تحديات التغيرات المناخية.

1- كيف راودتك فكرة الانخراط طلب المجتمع المدني في الأعمال المتعلقة بحماية البيئة ومقاومة تأثيرات التغيرات المناخية؟

بحكم كوني طبيبة، كنت دائما على اقتناع منذ الصغر بأن الصحة الجيدة مرتبطة بشكل وثيق ببيئة سليمة ونظيفة. وقد شجعني ذلك على الانخراط في الجمعية التونسية لحماية الطبيعة والبيئة حتى أساهم في حفظ الصحة وحماية المحيط وفي التنمية المستدامة. خلال سنة 2010 أسست جمعية حماية المحيط والتنمية المستدامة ببنزرت، وقد اخترنا كمحور رئيسي مقاومة التغيرات المناخية باعتباره يمس كل قطاعات التنمية و من بينها بالخصوص الصحة والاقتصاد. وقد سررت بالمساهمة في انخراط جمعيتنا في العديد من الشبكات الجهوية والوطنية والدولية والدولية التي تعمل في مجالات التغيرات المناخية والصحة والتنوع البيولوجي والمواد الكيميائية السامة.

2- ما هي نظرتك حول السياسة المناخية التونسية و حول مساهمة المجتمع المدني في تنفيذها؟

لقد أدت الظروف المناخية إلى انخراط كافة الفاعلين العموميين العاملين في مجال مقاومة التغيرات المناخية في مواجهة هذه الجائحة العالمية، وقد توفقت تونس خلال السنة المنقضية في تحيين مساهمتها المحددة وطنيا، وها هي بصدد وضع اللمسات الأخيرة على الاستراتيجية الوطنية لخفض الكربون والتصدي للتغير المناخي. وقد أسهم العديد من أصحاب الكفاءة والخبرة في وضع هذه الاستراتيجية المناخية على المستويين الوطني والمحلي إلا أنّ تمويل البرامج المناخية وصعوبة تعبئة الموارد المالية تبقى هي المشكلة الكبرى. هنالك شح في الموارد المالية، وتفضل الجهات المانحة تمويل المشاريع المتعلقة بالحدّ من تأثيرات التغيرات المناخية على حساب مشاريع التأقلم. بالإضافة إلى ذلك، فإن عمليات التمويل معقدة للغاية وتتطلب الكثير من المهارات. كثيرا ما يُدعى المجتمع المدني إلى المشاركة في مختلف النقاشات والمشاورات حول الاستراتيجية الوطنية والمحلية. لا شك أن مشاركة المجتمع المدني تكتسي صبغة حاسمة بالنظر إلى قرب الفاعلين طلب هذا المجتمع من المواطنين ومن السكان المحليين وهم على بيئة كبيرة من احتياجاتهم وأولوياتهم في مجال التأقلم والتصدي للتغيرات المناخية. فالمجتمع المدني يوفر كفاءات في هذا المجال، وكثيرا ما تبقى التوصيات والمقترحات الصادرة عن المجتمع المدني جبرا على ورق ولا تؤخذ في أغلب الأحيان بعين الاعتبار ضمن السياسات المناخية، وهو ما يدفعها أحيانا إلى إبداء بعض الاعتراض وممارسة الضغوط على أصحاب القرار السياسي سعيا إلى تغيير بعض القرارات ومراجعتها.

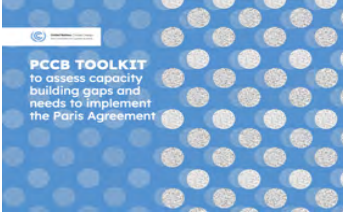
3- هل لديك مقترحات بخصوص تعزيز قدرة تونس وقدرة المجموعة الدولية على مواجهة المخاطر المناخية؟

أحرص أن تبذل المجموعة الدولية مزيدا من الجهد لمواجهة آثار التغيرات المناخية والانتقال إلى الطاقات المتجددة والنظيفة، والاستثمار في البحث عن الحلول القائمة على الطبيعة. وعلى المجتمع المدني والدولي أن يضع خطط دعم وإسناد مناسبة لكل بلد بشكل يجبر أصحاب القرار السياسي على التحرك من أجل خفض انبعاثات غازات الدفيئة وتقليل درجة الحرارة إلى 1,5 درجة، ووضع خطط لخفض الكربون والتصدي بثبات للتغيرات المناخية. وينبغي أن تحصل الأطراف الفاعلة العمومية على مزيد من الدعم حتى تعزز قدرتها وتتوفق إلى وضع استراتيجيات ملائمة طلب مقاومة التغيرات المناخية.



المستجدات المناخية على المستوى العالمي أبرز الأحداث

الأمم المتحدة تطلق حقيبة أدوات جديدة لدعم القدرات



أطلقت منظمة الأمم المتحدة حقيبة أدوات جديدة تم رصدها لمساعدة الدول على إنجاز سياسات وإقرار تدابير بغية الترفيع في درجة التصدي لتأثيرات التغيرات المناخية وتقليل انبعاثات غازات الدفيئة. وتحتوي حقيبة الأدوات على دراسات حول مختلف البلدان التي توفر طرق تتيح الكشف عن النقص ومواطن الضعف على مستوى القدرات والإمكانات

قادة الائتلاف الدولي للمياه والمناخ يدعون إلى اتخاذ إجراءات عاجلة

أطلق قادة الائتلاف الدولي للمياه والمناخ في اجتماع انعقد في جنيف في 8 مارس 2022 نداء لاتخاذ إجراءات عاجلة وموَّدة لحماية الشعوب والأجيال القادمة خاصة مع وجود أدلة علمية جديدة مثيرة للقلق التي قدمتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ حول التهديدات العالمية للمياه وتوافرها. ويقول قادة الائتلاف الدولي للمياه والمناخ أنه «من غير الممكن التصرف فيما لا يمكن قياسه» وقد تعهد القادة بتركيز منظومة دولية إعلامية تعنى بالشؤون المائية لتأفيا للنقائص على مستوى المعطيات والحصول على معلومات جيدة وقابلة للاستغلال. وقد عهد لهذه المجموعة رفيعة المستوى بوضع جملة من التوجهات الاستراتيجية بشأن توحيد برامج العمل المتعلقة بالمياه والمناخ وتسريع نسق تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المجموعة الأفريقية المعنية بالتغيرات المناخية تستعد لعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي 2022 (COP27)

عقدت المجموعة الأفريقية المعنية بالتغيرات المناخية خلال المدة الممتدة من 14 إلى 17 مارس 2022 اجتماعا في ليفينغستون بزيمبيا للنظر في نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي لسنة 2021 (COP26) - وذلك استعدادا لعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي لسنة 2022 - COP27 - الذي سيعقد في مصر في شهر نوفمبر القادم. وطرح ممثلو الدول الأعضاء جملة من النقاط الرئيسية تمحورت حول تنسيق المبادرات الإقليمية «من أجل تأقلم معزز وتمويل طموح تيسيرا للعمل المناخي الذي سيكون حاسما بالفعل فيما يتعلق بمستقبل العالم بشكل عام وإلى أفريقيا جنوب الصحراء بوجه خاص خلال العقود الثلاثة القادمة.



أسبوع المناخ في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية 2022

يعتبر أسبوع المناخ في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية الذي انعقد في دبي من 28 إلى 31 مارس الجاري حدثا ذا شأن في سياق العمل المناخي في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا .. ويتعلق الأمر بفرصة هامة للمضي قدما في تنفيذ أهداف اتفاقية باريس وميثاق غلاسكو حول المناخ (مؤتمر COP 26) والذي تمت المصادقة عليه خلال شهر نوفمبر الماضي، وإطلاق مبادرة جديدة استعدادا للدورة السابعة والعشرون لمؤتمر الأطراف COP 27 بمصر. وتولت حكومة الإمارات العربية المتحدة ممثلة في وزارة التغير المناخي والبيئة والمنظمة العالمية للاقتصاد الأخضر ومؤسسة الكهرباء والمياه بدبي تنظيم هذا الأسبوع بالتعاون مع الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية (CCNUCC) ومع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقد حصل هذا الحدث على دعم قوي من قبل الشركاء الإقليميين كالوكالة الدولية للطاقة المتجددة -IRENA- والأمانة العامة لجامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة لغربي آسيا والبنك الإسلامي للتنمية.





وشاركت تونس في أسبوع المناخ في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا 2022 من خلال حضور متميز لوفد ممثل في الوحدة الوطنية التنسيقية حول التغيرات المناخية والوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة ونقطة الاتصال الوطنية للصندوق الأخضر للمناخ، إضافة إلى خبير متخصص في مجال التخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة و مفاوضٍ شائبة. وتم في هذا اللقاء الهام عقد حلقة نقاش بمشاركة ممثلين عن تونس والمغرب والأردن ولبنان، عرضت خلالها الإستراتيجية الوطنية التونسية للتنمية منخفضة الانبعاثات الغازية والمتأقلمة مع التغيرات المناخية في أفق سنة 2050 وتم تسليط الضوء على المنهجية والمقاربة التشاركية التي وقع اعتمادها في وضع الاستراتيجية.

تصريحات:

انطونيو غوتيريس: « العالم يسير مغمض العينين نحو كارثة



قال انطونيو غوتيريس في قمة نظمها مجلة «ذي إيكونوميست» في 21 مارس 2022 حول موضوع التنمية المستدامة: «من أجل الحفاظ على ارتفاع درجة الحرارة إلى حد 1,5 درجة، تحتاج الحكومات إلى خفض غازات الدفيئة بنسبة 45٪ بحلول عام 2030، وبلوغ مرحلة حياد الكربون في منتصف القرن.»

« الهدف المتمثل في الحد من الاحتراس الحراري إلى 1,5 درجة وفقا لما نصت عليه اتفاقية باريس حول المناخ أصبح الآن في غرفة الإنعاش...»

وأشار أمين عام منظمة الأمم المتحدة إلى أن الصراع الروسي الأوكراني يخشى أن يؤدي إلى فشل ذريع للمجهود الرامي إلى تسريع نسق العمل المناخي.

وأضاف إن انبعاثات غازات الدفيئة في العالم قد ترتفع إلى حد 14٪ إنطلاقا من الآن وإلى غاية موفى العشرية، كما قال : «نحن نسير مغمضين الأعين نحو كارثة مناخية، في الوقت الذي يبلغ فيه الاحتراس الحراري نسبة 1,5٪، وتجبر الكوارث المناخية 30 مليون شخص على ترك مساكنهم والهروب...»

قراءنا الأعزاء،

سنكون سعداء بتلقي ملاحظاتكم على محتوى النشرة وكذلك مقترحاتكم حول القضايا المناخية. ويمكنكم ارسال مقترحاتكم على العنوان البريد الإلكتروني التالي: « infoclimattunisie@gmail.com ».



اتصل بنا

نقطة الاتصال الوطنية للاتفاقية الإطارية
للأمم المتحدة بشأن المناخ
السيد محمد الزمرلي
بريد إلكتروني : zmerli_mohamed@yahoo.com

وحدة التصرف حسب الأهداف لتنفيذ اتفاق
باريس حول المناخ.

وزارة البيئة.